

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع : علوم اقتصادية
تخصص : مالية ونقود



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

أثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية في الجزائر
خلال الفترة (1990-2014) - دراسة قياسية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

- زيتوني كمال

من إعداد الطالبة:

- شويطر جميلة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طبيبي الطيب	أستاذ مساعد - ب-	جامعة المسيلة	رئيسا
زيتوني كمال	أستاذ مساعد - ب-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ مساعد - ب-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017



سَلَامٌ عَلَيْكَ يَا قُدُّوسَ
سَلَامٌ عَلَيْكَ يَا قُدُّوسَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد الأمين عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

والحمد لله رب العالمين، لك الحمد يا ربي كما ينبغي لجلال وجهك

ومعظمتك وسلطانك وعلو مكانك، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بَعْظِيمِ الثناء والتقدير إلى الأستاذ الدكتور
الفاضل «كمال زيتوني» الذي قبل أن يكون المهرض كان نعم الموجه والمرشد والناصح
، فلك مني وأسئ وأرقى آيات الشكر والامتنان ، فجزاك الله مني كل خير .

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة متكرمين
بقبولهم مراجعة ومناقشة هذه المذكرة ، فجزاكم الله مني خير جزاء .

كما أتقدم بكثير من الشكر والعرفان إلى عمال المكتبة الذين كانوا خير معين فجزاكم
الله عنا خير جزاء ، كما أتوجه بخالص الشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في
بعض هذا وفي مشواري العلمي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الى أمز ما نملك في الوجود الى الوالدين الكريمين

حفظهما الله لنا وأطال في عمرهما .

الى كل أفراد العائلة.

الى كل من جمعني بهم الأقدار خلال مراحل الدراسة.

الى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

اليهم جميعاً أهدي هذا العمل

جميلة



قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	شكر وعرقان
II	الاهداء
IV	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
(أ-ب-ج-د)	مقدمة عامة
الفصل الأول: الأزمات المالية ومحددات الاستقرار المالي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية
07	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية وأنواعها
11	المطلب الثاني : أسباب الأزمات المالية
14	المطلب الثالث : التطور التاريخي للأزمات المالية
19	المبحث الثاني : الإطار النظري للاستقرار المالي
19	المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المالي
21	المطلب الثاني : أهمية الاستقرار المالي
23	المطلب الثالث : محددات الاستقرار المالي
25	المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة الأزمات المالية
25	المطلب الأول : دور البنوك المركزية
27	المطلب الثاني : الحوكمة
30	المطلب الثالث : ادارة المخاطر
33	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر استقرار المالي في الجزائر (1990-2014)
35	تمهيد.....
36	<u>المبحث الأول: دراسة تحليلية حول تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال (1990-2014)</u>
36	المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة (1990-2014)
40	المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي الخاص بالائتمان المحلي
43	<u>المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي ودراسته</u>
43	المطلب الأول: تقدير النموذج
46	المطلب الثاني: الدراسة الاقتصادية و الاحصائية لنتائج النموذج المقدر
50	المطلب الثالث: الدراسة القياسية لنتائج النموذج المقدر
54	خلاصة الفصل.....
56	الخاتمة العامة.....
59	قائمة المصادر والمراجع
65	الملاحق.....



قائمة الجداول

والأشكال

والملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	محددات الاستقرار المالي	الجدول (1-1)
42	العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	الجدول (1-2)
43	نتائج تقدير النموذج الخطي للائتمان المحلي خلال الفترة (1990-2014)	الجدول (2-2)
45	نتائج تقدير النموذج بعد اسقاط معدل التضخم خلال (1990-2014)	الجدول (3-2)
45	نتائج تقدير النموذج النهائي بعد اسقاط متغير سعر البترول خلال الفترة (1990-2014)	الجدول (4-2)
48	نتائج ستودنت للنموذج المقدر	الجدول (5-2)
49	اختبار معنوية النموذج عند مستوى معنوية 5%	الجدول (6-2)
51	نتائج اختبار (LM)	الجدول (7-2)
53	نتائج اختبار (ARCH)	الجدول (8-2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	منحنى تطور أسعار البترول (pp) خلال (2014-1990)	الشكل(1-2)
37	منحنى تطور معدل التضخم (TINF) خلال (2014-1990)	الشكل (2-2)
38	منحنى تطور سعر الصرف (TC) خلال (2014-1990)	الشكل(3-2)
39	منحنى تطور الكتلة النقدية (M_2) خلال (2014-1990)	الشكل(4-2)
40	منحنى تطور الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي (CD) خلال الفترة (2014-1990)	الشكل(5-2)
51	مناطق القبول والرفض لداريين واتسون للنموذج	الشكل(6-2)
52	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر الخطي	الشكل(7-2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
66	بيانات الاحصائيات لمتغيرات النموذج	الملحق 01
67	جدول توزيع فيشر	الملحق 02
79	جدول توزيع ستودنت	الملحق 03
70	جدول كاي تربيع	الملحق 04
71	جدول داريين واتسون	الملحق 05



مقدمة عامة

تمهيد:

تعتبر دراسة موضوع استقرار النظام المالي في الوقت الراهن ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الدول متقدمة منها أو نامية ، وذلك نظرا لتعدد و تكرار الأزمات المالية الناتجة عن بروز اختلالات و تغيرات التي تطرأ في بعض التوازنات الاقتصادية كتغيرات في معدلات التضخم ،سعر الصرف، الكتلة النقدية، سعر البترول، وغيرها من الاختلالات .

و الجزائر كإحدى الدول النامية فهي الاخرى سعت جاهدة لتحقيق استقرار نظامها المالي والحفاظ عليه من خلال تطوير قطاعها المالي وتعميقه، لأن تحقيق هذا الأخير له دورا مهما في استدامة النمو الاقتصادي كما يساهم في توجيه مدخرات الأفراد و الشركات نحو الاستثمارات المنتجة من خلال عملية الوساطة المالية.

وعلى ضوء هذا فان محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الائتمان المحلي الذي يعتبر من بين أهم مؤشرات الوساطة المالية يستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على قياس وتتبع سلوك حجم الائتمان المحلي ، و من بين تلك الطرق نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على أساس موضوعي.

1- اشكالية الدراسة :

من هذا المنطلق يمكن صياغة الاشكالية في السؤال الرئيسي الآتي :

ما مدى تأثير محددات الاستقرار المالي على مؤشر الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ؟

2- الأسئلة الفرعية :

ان التساؤل السابق يقودنا الى طرح أسئلة عدة فرعية تتدرج تحت الاشكالية الرئيسية ، وتتمثل هذه الأسئلة في :

1.كيف تؤثر الأزمات المالية على الوساطة المالية ؟

2. هل هناك تأثير لمتغيرات الاستقرار المالي على مؤشر الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي في الجزائر خلال 1990-2014 ؟

3- فرضية البحث :

بغرض تقديم اجابات أولية على التساؤلات السابقة ، ارتأينا اقتراح فرضية رئيسية التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا ، و التي هي على النحو التالي :

هناك تأثير لمحددات الاستقرار المالي على مؤشر الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 .

ويندرج ضمنها الفرضيات الجزئية التالية :

1. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف ومؤشر الائتمان المحلي .
2. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الكتلة النقدية ومؤشر الائتمان المحلي .
3. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر البترول ومؤشر الائتمان المحلي .
4. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم ومؤشر الائتمان المحلي .

4- أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث الى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- 1.محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على حجم الائتمان .
- 2.محاولة ابراز أهمية الأدوات و الاساليب القياسية في البحث العلمي، كذلك دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات .
- 3.معرفة أهم الخطوات و المراحل المتبعة في بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالتالي التحكم في هذه الطريقة .
- 4.تطوير قدراتي في المجال القياسي .

5- حدود الدراسة :

ان الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف بعدين هي على النحو الاتي:



1. بعد زمني : من الفترة 1990 - 2014.

2. بعد مكاني: بتطبيق الدراسة على الاقتصاد الجزائري .

6- مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات شخصية وموضوعية يمكن اجمالها فيما يلي :

1. الرغبة الذاتية و اهتمامي في التعمق في مثل هذا النوع من المواضيع .

2. الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد .

3. معرفة العوامل التي تؤثر و تعيق اداء ووظائف الوساطة المالية .

7- المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

للإجابة على الاشكالية و التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة ، واختبار الفرضيات اعتمدنا على الجانب الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الاحصائية لتحليل تطور كل من محددات الاستقرار المالي (الكتلة النقدية ، سعر الصرف، التضخم ، سعر البترول)، و الائتمان المقدم من القطاع المصرفي في الجزائر ، كما استخدمنا منهج القياسي الاقتصادي لمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات باستخدام الأساليب القياسية والاحصائية لإجراء الدراسة التطبيقية .

8- صعوبات الدراسة :لابد أن نشير الى الصعوبات و المشاكل التي واجهتنا أثناء انجازنا لهذا العمل يتمثل أهمها في :

1. قلة المراجع والبحوث الجديدة المعالجة لمثل هذا النوع من المواضيع.

2. صعوبة الحصول على المعطيات الاحصائية واختلافها بين الجهات الرسمية الصادرة عنها.

3. صعوبة التحكم الجيد في البرامج الاحصائية المتاحة.

9- هيكل الدراسة :

للإجابة على اشكالية البحث واختبار الفرضيات و لتحقيق هذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذا البحث الى فصلين تسبقهما مقدمة عامة وتتبعها خاتمة عامة:

الفصل الأول : "الأزمات المالية ومحددات الاستقرار المالي" ويتضمن ثلاث مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية .

المبحث الثاني : الاطار النظري للاستقرار المالي .

المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة الأزمات المالية .

الفصل الثاني : "دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)"

وجاء ايضا في مبحثين:

المبحث الأول : دراسة تحليلية حول تطور المؤشرات الاقتصادية خلال (1990-2014).

المبحث الثاني: تقدير النموذج و مناقشته من الناحية الاقتصادية والاحصائية و القياسية .

الفصل الأول

الأزمات المالية ومحددات

الاستقرار المالي

تمهيد:

نظرا لتعدد وكثرة الازمات المالية في السنوات الاخيرة من القرن الماضي أصبح موضوع الازمات المالية من القضايا الاقتصادية التي أثارت ولا تزال تثير اهتمام عدد كبير من المفكرين والباحثين الاقتصاديين، حيث كان لتبني عدد كبير من دول العالم لمبدأ التحرير الذي روفق بزوال الحواجز وتطور الابتكارات المالية دورا كبيرا في تنامي ظاهرة الازمات المالية كما انها كانت تشكل تهديد ليس فقط للاقتصاديات الوطنية والاقليمية بل للاقتصاد العالمي أيضا، الأمر الذي ابرز استهداف الاستقرار المالي بحد ذاته، وأضحى من أهم أولويات و أهداف صانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم.

وقد تم عرض الفصل الاول من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الازمات المالية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للاستقرار المالي.

المبحث الثالث: استراتيجيات مواجهة الازمات المالية.

المبحث الأول: عموميات حول الأزمات المالية.

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول، وكما اختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية ارتأينا ان نخصص المبحث الأول لماهية الأزمات المالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية و أنواعها.

حاول العديد من الخبراء في المجال المالي والنقدي تقديم تعريف للأزمات المالية .

أولاً: مفهوم الأزمة :

يعني لفظ أزمة: الشدة والقحط ، يقال تأزم الشيء، أي اشتد وضاق وتأزم أي: أصابته أزمة، والأزمة: الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية وأزمة مالية.¹

أما الناحية الاقتصادية فهناك اختلاف بين التعاريف التي قدمها الباحثون للأزمة، فهناك من يعرفها على أنها: موقف طارئ يحدث ارتكاباً في سلسلة الأحداث اليومية للمنظمة، ويؤدي سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية للمصالح الأساسية للمنظمة، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد، وفي ظروف يسودها التوتر نتيجة لنقص المعلومات، وحالة عدم اليقين التي تحيط بأحداث الأزمة.²

كما تعرف على أنها: موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحول خطير وكبير في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة.³

وهنا من يعرفها على أنها: "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار وتجعله في حيرة بالغة".⁴

¹ - ابراهيم عبد العزيز النجار ، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي ، بدون طبعة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2009 ، ص 18 .

² - كمال رزيق وحسن توفيق ، الحوادث النظرية للازمة المالية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال" ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص 03.

³ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية ، بدون طبعة، الاسكندرية، الدار الجامعية ، 2009، ص 17.

⁴ - هيثم يوسف عويضة ، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقليمية "حالة دراسة" ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2015، ص 31.

* من خلال التعاريف يمكن القول ان الأزمة هي مرحلة حرجة يترتب عنها تزايد وتراكم أحداث غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام شكل بالإضافة الى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا وتقنيا وسلوكيا ، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها الى ضرورة التدخل السريع لإعادة التوازن في النظام.

ثانيا : مفهوم الازمات المالية .

تعريف الازمة المالية :

هي تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا او جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل اسعار الاسهم والسندات ،الودائع المصرفية واسعار صرف العملات¹. كما تعرف الازمة المالية على انها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد اثار هذه الازمة الى قطاعات اقتصادية اخرى² .

- ويمكن القول أيضا ان الازمة المالية : هي تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المال بحيث تصبح أسواق المال غير قادرة على توجيه الاموال بكفاءة الى أفضل الفرص الاستثمارية في ظل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة وقد تأتي الازمة المالية في صورة أزمة اسواق المال او أزمة مصرفية او أزمة سعر الصرف³.

- كما تعرف على أنها : حالة تمس أسواق البورصة و أسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال⁴ .

¹- ساعد مرابط ، الازمة المالية العالمية 2008 الحذور والتداعيات، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولي

والحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، يومي 20-21 اكتوبر ، 2009 ، ص 3.

² - نزهان محمد سهو ، الازمة المالية العالمية الراهنة ، المفهوم، الاسباب ، التداعيات، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 83 ، 2010 ، ص 258.

³ - يوسف ابو فارة ، الازمات المالي والاقتصادية بالتركيز على الازمة المالية العالمية 2008 ، الطبعة الاولى ، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 38.

⁴ - الشيخ الداوي ، الأزمة المالية العالمية ، انعكاساتها وحلولها ، مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي" ، جامعة الجنان لبنان ، 13-14 مارس 2009 ، ص 3.

- كذلك تعرف الأزمة المالية على أنها: "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول اما رأسمال مادي يستخدم في العملية الانتاجية ، مثل الآلات والمعدات أو الأبنية، واما أصول مالية وهي حقوق ملكية رأس المال المادي ، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية ،وهذه تسمى مشتقات مالية ،ومنها العقود المستقبلية (للفظ أو للعمليات الأجنبية مثلا)".¹

* ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول أن الأزمة المالية تعبر عن انهيار شامل للنظام بكل مكوناته المالي فهي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية منها حجم الاصدار وأسعار الأسهم والسندات ، اجمالي القروض والودائع البنكية ، معدل الصرف . وبصفة عامة تعكس الازمة المالية انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي .

ثالثا : أنواع الأزمات المالية .

تختلف الأزمات المالية وتتنوع وفقا لمسبباتها وطبيعة القطاع الذي حدثت فيه ، وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين أربعة أشكال أساسية للأزمات المالية :

1-الأزمة المصرفية :

تتجم الازمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبير في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الاقراض ، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة ، ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب ، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة

¹ - مفتاح صالح ، الازمة المالية العالمية ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد 8 ، بسكرة ، ديسمبر 2010 ، ص 2.

أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد الى المصارف الاخرى ، فان هذه الازمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدول أو مجموعة الدول.¹

2- أزمة العملة (أزمة النقد الأجنبي): تتجم هذه الازمة عن حدوث تغيرات سريعة و كبيرة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث هذه الازمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرار بخفض سعر العملة نتيجة المضاربة، وبالتالي قد تؤدي لانهايار تلك العملة.²

3- أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو بدين سيادي (عام). كما أن عدم قدرة القطاع العام بالوفاء بالتزاماته قد تؤدي الى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص الى الداخل وبالتالي الى أزمة في الصرف الأجنبي.³

4- أزمة أسواق المال: تحدث أزمة أسواق المال عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعا يفوق القيمة العادلة لهذه الاصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة (Bubble) ، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الاصول عندما يكون الدافع والهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراؤه من أجل الاستثمار لتوليد الدخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتخاصم الاتجاه نحو بيع هذه الاصول فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الاخرى في ذات القطاع ، أو في القطاعات الأخرى.⁴

¹ - يوسف ابو فارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

² - نزهان محمد سهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .

³ - كمال رزيق وحسن توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

⁴ - محمد الهاشمي حجاج ، أثر الازمة المالية العالمية على أداء الاسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة

2007-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2011-2012، ص 67 .

المطلب الثاني : أسباب الأزمات المالية.

هناك جملة من الأسباب والظروف التي تضافرت وتشابكت لإحداث معظم الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي يذكر منها :

1- **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** ان أحد أهم مصادر الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري ، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية، فالتغير الكبير في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول وجاذبيتها، ويقدر ما بين 50 الى 67 بالمئة من تدفقات رؤوس الأموال من و الى الدول النامية خلال حقبة التسعينات كان سببها مباشرة أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية ، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية خصوصا منح القروض وتوفير السيولة وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية.¹

2- **التوسع الضخم في عمليات الائتمان:** ان توسع البنوك بصورة كبيرة (مبالغ فيها) في منح القروض كان من الأسباب المهمة لكثير من الأزمات المالية ، خصوصا عندما كان هذا التوسع يتم بصورة غير مدروسة.²

مثل تركيز البنوك في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية أو لقطاع واحد كقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلاندا.

¹ - ناجي التوني، **الأزمات المالية** ، مجلة سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29 ، الكويت، ماي 2004 ، ص 4 .

² - يوسف أبو فارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

3- عدم تماثل المعلومات : تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات من بين أهم العوامل الأساسية التي تؤدي الى عدم الاستقرار المالي والاسهام في حدوث أزمات مالية ، وهي تعبر عن موقف يكون أحد أطراف المتعاملين الماليين لديه معلومات أكثر من الاخرين مما يترتب على ذلك أن الطرف الاخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة وهذا ممكن أن يعوق التشغيل الكفاء للنظام المالي والمصرفي وانتشار العدوى(سريان الاشاعات)¹ .

4- التحرير المالي غير الوقائي : يؤدي التحرير المتسارع ، غير الوقائي للسوق المالية بعد فترة من الانغلاق والتقييد الى حدوث الأزمات المالية ، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فان المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعارها .

ويترافق ذلك أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة في سوق الاوراق المالية ، كذلك فان التحرير المالي يؤدي الى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية .

كما أن التحرير المالي يعني دخول مصارف أخرى الى السوق المالي ما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهياة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف. ومن دون الاعداد والتهيئة اللازمة قبل التحرير المالي فان المصارف قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة.²

¹ - عبد القادر بن عيسى ، اثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في احداث الازمة المالية العالمية دراسة حالة سوق الكويت للفترة 2006-

2010، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، ورقلة ، 2011-2012 ، ص 99 .

² - عبد القادر بربيش ومحمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية ، الملتقى الدولي الثاني "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ، 5-6 ماي 2009 ، ص 10-11.

5- **التعثر المصرفي** : قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الاقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق سبب دوافع المنافسة والارباح، التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض... الخ هذا ما يؤدي الى تحمل البنك المزيد من المخاطر التي تؤدي الى انخفاض القيمة السوقية لأصول البنك نظرا لوجود نسبة كبيرة من القروض المتعثرة .

ويمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها تلك القروض التي لا يقوم المقرض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه ، مع ملاحظة المقرض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة. وللتأثير في السداد أسباب كثيرة منها : عدم القدرة أو عدم الرغبة في السداد ، أما اذا كان التأخير بسبب عدم القدرة على السداد فان القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة.¹

6- **ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية**: اذا كان الهيكل المؤسسي الذي تعمل في اطاره البنوك هشاً أو ضعيفاً، فان أداء البنوك سيتأثر بشكل سيئ ، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة واجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الاطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الاشراف الفعال على البنوك، وأوجه الضعف هذه تؤدي الى تدهور معدلات الربحية، ولا يستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة في البنوك ادارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالتعقيد وبطء الاجراءات وطول مدتها سواء للبنوك للمطالبة بحقوقها تجاه المقرضين أو في حالات الافلاس فان النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الاقراض.²

7- **سياسة سعر الصرف**: تلعب السياسة التي تتخذها السلطات النقدية دورا هاما في حدوث الأزمة المصرفية ، فيلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت ، كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية ، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن

¹ - المرجع نفسه ، ص 12 .

² - عبد القادر بن عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 100 .

تمارس دورها كملجأ أخير للإقراض بالعملات الأجنبية ، وهذا يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياجاتها من النقد الأجنبي، وبالتالي حدوث أزمة العملة ، وهذه الأزمة ستؤدي الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، مما يؤثر باتجاه انخفاض مستوى عرض النقد، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة المحلية و انخفاض حجم الائتمان وبهذا الشكل تتعمق الأزمة المصرفية.¹ وفي المقابل عند انتهاء سياسة سعر الصرف المرنة قد تزيد من حدة المضاربة على العملة، ومن ثم زيادة الأسعار المحلية ، وسيؤدي ذلك الى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف دون المستوى المطلوب لضمان متطلبات الأمان المصرفي.²

المطلب الثالث : التطور التاريخي للأزمات المالية .

شهد العالم العديد من الأزمات خاصة العالم الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين، ولعل من أهم هذه الأزمات يذكر منها :

1- أزمة عام 1866: حيث تعرضت عدد من البنوك الانجليزية للإفلاس مما أدى الى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني، وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات التي عرفها العالم.

2- أزمة الكساد الكبير في عام 1929:

تعد أشهر الأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن العشرين و أقواها أثرا، وجذورها تعود الى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا كبيرا بين سنوات 1922-1929 نتيجة تدهور الاقتصاد الاوروبي من جهة وازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديث، كما عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في المردودية الفلاحية وزيادة حجم الاستهلاك بفعل زيادة وتحسين الدخل الفردي، رغم هذا الازدهار الاقتصادي فقد

¹ - قصى الجابري وفلاح حسن تويني ، بصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 80 ، 2010 ، ص 86 .

² - رشيد بوكساني ، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها ، رسالة لنيل الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 177 .

عرف الاقتصاد الأمريكي نقاط ضعف هامة منها: عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الانتاج ، اعتماد الاقتصاد الامريكي كثيرا على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال، انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات، وفي يوم 24 أكتوبر 1929 والذي يعرف باسم الخميس الأسود تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض أكبر بكثير من الطلب، مما أدى الى هبوط أسعار الأسهم بنسبة 13% وانهارت بذلك بورصة "وول ستريت" ثم توالى الانهيارات في أسواق المال العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الامريكي وكان من مظاهر هذه الأزمة ما يلي :

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي.
- انخفاض الاستثمارات في القطاع الانتاجي.
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل الى حوالي 40% من قوة العمل الأمريكي سنة 1932.¹
- وكانت النتائج المترتبة على تلك الأزمة ما يلي :
- امتدت اثارها الى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب العديد من دول أوروبا الغربية.
- فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي والمعروف وفق مقولة « دعه يعمل دعه يمر ».
- قيام العديد من الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.

3- أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين :

في ضل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال شهدت البنوك الخارجية العالمية توسعا كبيرا في الاقراض لحكومات الدول النامية وقد نتج عن ذلك التوسع في الاقراض تعثر تلك الحكومات في تسديد فوائد وأقساط تلك الديون وعدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها

¹ - ساعد مرابط ، مرجع سبق ذكره ، ص 4- 5 .

التي قطعتها للدول والمؤسسات المالية الدائنة ، كما فعلت المكسيك في عام 1982 عندما امتنعت عن تسديد ما بذمتها من ديون وقد اتبعتها عدد من الدول .

* النتائج المترتبة على هذه الأزمة :

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وانهيار جهازها المصرفي.

- استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفه المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.¹

4- الأزمة الآسيوية 1997: شهدت العديد من الدول الآسيوية (تاييلاندا- اندونيسيا - كوريا

الجنوبية-الفلبين) أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تاييلاندا عقب قرار صادر من قبل الحكومة التاييلندية بتعويم العملة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها سبب موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها هذه العملة، وكانت النتائج المترتبة على هذه الأزمة مايلي:

- اثرت تلك الازمة على باقي الدول الآسيوية المجاورة لتاييلندا مثل الفلبين واندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها .

- تزايد حجم الدين العام الخارجي لأربعة من أكثر الدول الآسيوية سبب تفاقم الازمة حتى وصل حجم الدين الخارجي 80% من حجم الناتج المحلي لتلك الدول .

- تدخلت المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي من أجل انقاذ الوضع مقابل قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلية كما حدث في اندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى.²

¹ - فريد كورتل ، الإزمة المالية العالمية " التنبؤ بالأزمة ، فرص الاستثمار المتاحة في ضلها والحلول الممكنة لمواجهتها ، مداخلة مقدمة لملتقى

العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، جامعة سطيف ، أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 4 .

² - المرجع نفسه ، ص 4 .

5- أزمة فقاعات شركات الانترنت وتكنولوجيات المعلوماتية في أواخر القرن العشرين:

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الامريكية تطور قبل سنة 2000، الأمر الذي أدى الى ادخار أسهم الكثير من شركات هذا القطاع في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف باسم مؤشر ناسداك (NASDAQ) ، فارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بصورة كبيرة ، ولكن مع التخوفات والذعر الذي أصاب العالم من امكانيات توقف أجهزة الاعلام الآلي وحصول اختلالات في الأنظمة الالكترونية مع مصطلح سنة 2000 ، أدى الى هبوط حاد في مؤشر ناسداك .

- استمرت انخفاض مؤشر ناسداك الى غاية 2003، حيث قدرت نسبة الانخفاض بحوالي 78%.

- تزامن أحداث 11 سبتمبر 2001 مع الأزمة أدى الى غلق الأسواق المالية الامريكية بشكل مؤقت.

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث يتجاوز 0.8% سنة 2001 .

- قيام البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة من 6.25% الى حدود 1% خلال فترة قصيرة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وخوف من شبح الركود الاقتصادي.¹

6- الأزمة المالية العالمية 2008: هذه الأزمة التي يواجهها العالم مصدرها قلب النظام الرأسمالي وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصاديا، كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من مواطن ضعف صارخة، تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني أصلا من عجز في ميزانه التجاري الى جانب العجز في الميزانية.

فلسياسات غير السليمة التي اتبعتها و.م.أ خلال السنوات الماضية التي شهدها العالم، أدت الى ارتفاع الانفاق العسكري الذي تسبب بدوره في ارتفاع حجم الديون الحكومية والتي قدرت

¹ - ساعد مرابط ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

- حسب المصادر الأمريكية بنحو 1.1 تريليون دولار، وهي تشكل ما يزيد عن 65 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية منها 6.6 تريليون دولار. كما بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغت البطالة نحو 5 بالمئة ووصل التضخم الى ما نسبته 4% .
- وتعود جذور هذه الأزمة الى حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الامريكية بمعدل فائدة متغير (تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة) ودون وجود ضمانات كافية.
 - وقد كانت نسبة الفائدة في حينها متدنية مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض فمنها ما تم منحه لغرض السكن أو لغرض الاستثمار طويل الأجل .
 - هنا قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة الى سندات متداولة في الأسواق (التسديد) من خلال البيع لشركات التوريق.
 - تم ذلك باستخدام اجراءات وأدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت في قيام البنوك ببيع الديون على شكل سندات الى مستثمرين اخرين الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات ، وتكررت تلك العمليات (أي استخدام الديون للحصول على مزيد من الديون).
 - في خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات، تم التأمين عليها من قبل شركات التأمين المشهورة على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها للحماية من افلاس البنك أو صاحب البيت ، مما شجع على اقتناء المزيد من تلك السندات .
 - رغم هذه العمليات المعقدة وبسبب هبوط قيمة العقارات بدءا من عام 2007 أصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها .

- هنا لم يعد في مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية ، نتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين افلاسها.

- هنا سيطرت على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع في اتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما انعكس سلبا على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت ال 500 مليار دولار، كما أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام.

- توالى الخسائر الاقتصادية الناتجة عن العجز و أصبح العامل النفسي مرتبط بالثقة في القطاع المالي برمته.

- هنا فقد المستثمر الثقة في الأسواق ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة في عملية تسديد الديون، كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقي ومن هنا انفجرت الأزمة.¹

المبحث الثاني : الإطار النظري للاستقرار المالي .

يعتبر الاستقرار المالي من أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن تسعى البنوك الى تحقيقها والحفاظ عليها وذلك بالاعتماد على الطرق السليمة والصحيحة في أداء مهامها .

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المالي .

ان مفهوم الاستقرار المالي يتعدى المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات ، فالاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات و التوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.²

- كما يعرف الاستقرار المالي على أنه «الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية ، لأن الاستقرار المالي هو شرط

¹ - فريد كورتل ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

² - أحمد مهدي بلوفاي ، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي : تحليل تحريبي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، العدد 2 ، جدة ، 2008 ، ص 72 .

ضروري ضمن الميكانيزمات الاقتصادية بغرض تقييم ، تحديد وإدارة المخاطر المالية من أجل تعظيم الفعالية الاقتصادية.¹

- ولعل أبسط تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات لأن الأزمة المالية هي فقدان الثقة في عملة البلد أو أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين لرؤوس أموالهم من البلد.²

- كما يعرف الاستقرار المالي على أنه « قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي و القطاع النقدي ، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد».³

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرا اذا ما اتسم بالإمكانيات التالية :

1- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت ، الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالاذخار والاستثمار، والاقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة و نمو الناتج).

2- تقييم المخاطر المالية وتسعيورها وتحديدتها وإدارتها .

3- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات .⁴

*ومن خلال التعاريف يمكن القول أن الاستقرار المالي هو : « الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية ، و الاستمرار في حالة وقوع الأزمات في أداء وظيفتها المتمثلة في توجيه الموارد المالية الى الفرص الاستثمارية بكفاءة ، كما

¹ - زواوي الحبيب ، الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية ، تحليل تجريبي ، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ، العدد 16 ، الجزائر ، 2010 ، ص 72 .

² - مشتاق محمود السبعوي وسلام أنور أحمد وفاتح سليمان بالجين ، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 2 ، 2012 ، ص 68 .

³ - عبد الرحمان بن ساعد ، اتجاهات والبات الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 89 .

⁴ - غازي شيناسي ، الحفاظ على الاستقرار المالي ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد 36 ، صندوق النقد الدولي ، 2005 ، ص 2 .

يمكن أن تحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي».

أي بمعنى آخر : ان الاستقرار يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والانشطة المرتبطة به وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية ، أسواق المال والبنوك التجارية ، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها.

المطلب الثاني : أهمية الاستقرار المالي .

يمكن ادراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الاثار التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي ككل وأهمها ما يلي :

- ان الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي ، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع عام 2008 م وحمل عنوان " المخاطر العالمية 2008" ، أن النظم المالية المضطربة ، وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي ، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008 قد يدفعان الحكومات والشركات الى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية ، وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى.¹

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت الى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي ،ففي مراجعاته التي أصدرها في أبريل من نفس العام (2008)، ذكر

¹ - ريمة ذهبي ، الاستقرار المالي النظامي : بناء مؤشر تحمصي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011) ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه

LMD ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2012-2013 ، ص 21-22 .

الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي¹.

- انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى المستوى العالمي ، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة . فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد أنه منذ الثمانينيات من القرن الماضي فان 130 دولة من أصل 180 دولة عضو في الصندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال، وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق اسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي .

كما أن انتشار هذه الاضطرابات يبين مدى هشاشة النظام المالي القائم ، فقد ذكر صندوق النقد في تعليقه على أزمة الرهن العقاري الأمريكية على اثر نشره للتقرير الدوري عن الاستقرار المالي الصادر في عام 2008 أن أحداث الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 الى أبريل 2008 برهنت على الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي العالمي والتي أثارت تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الاستجابة التي اصدرتها مؤسسات القطاعين الخاص والعام².

-نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة ،الاقتصادية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الآسيوية أو مصارف اليابان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينات ،ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002، ثم أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وأزمة الديون السيادية التي يعيش الاتحاد الاوربي، الانماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه دورة حدوثها الواحد تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية" كيند ليرجر"، وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير

¹ - مشتاق محمود السبعاري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

² - عبد الرحمان بن ساعد ، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

"هيمن مينسكي" الذي توصل الى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته، وغير مستقر ومعرض للأزمات.¹

نتيجة لما سبق ذكره وغيره من اثار للاضطرابات المالية ، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال و أعمال و اجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات على المستوى العالمي .

المطلب الثالث : محددات الاستقرار المالي .

تتمثل محددات الاستقرار المالي في مؤشرات الحيطة الكلية وهي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد البلدان على تقييم مدى قابلية أنظمتها المصرفية للتأثر بالأزمات المالية ، وأهميتها في :

- السماح برصد النظام المالي ، وأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس كمية موضوعية .
- تساعد على الافصاح عن المعلومات المالية عن الأسواق للجمهور .
- وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية على جانبيين رئيسيين هما :

- 1- مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعنة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي بشكل منفرد.
- 2- مؤشرات متغيرات الكلية المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل ، الجدول (1-1).

¹ - أحمد مهدي بلوافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75-76 .

جدول (1-1): مؤشرات الحيطة الكلية .

مؤشرات الاقتصاد الكلي	مؤشرات الحيطة الجزئية	
<p>*النمو الاقتصادي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدل النمو العام - تدهور القطاعات <p>*ميزان المدفوعات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عجز الحساب الجاري. - مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي. - الدين الخارجي. - معدل التبادل التجاري. <p>*التضخم:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم استقرار التضخم. <p>*أسعار الفائدة والصرف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التغلب في أسعار الفائدة و الصرف. - مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. - ثبات معدلات الصرف <p>*ازدهار الإقراض وسعر الأصول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوبات ازدهار الإقراض. - نوبات ازدهار أسعار الأصول. <p>*أثار العدوى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ارتباط الأسواق المالية. <p>*عوامل أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - القروض والاستثمارات الموجهة. - لجوء الدولة للنظام المصرفي. - تأخر عمليات السداد في الاقتصاد. 	<p>*السيولة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية . - تجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. - الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي. - نسبة القروض الى الودائع . - هيكل استحقاق الأصول والخصوم. <p>* الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخاطر الصرف الأجنبي. - مخاطر سعر الفائدة. - مخاطر سعر السهم. - مخاطر سعر السلع. <p>* مؤشرات خاصة بالسوق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسعار السوق للأدوات المالية. - تصنيف الائتمان. 	<p>* كفاية رأس المال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مجموع معدلات رأس المال - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال . <p>* نوعية الأصول لمؤسسات الإقراض:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تركيز الائتمان القطاعي - الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية - القروض والمخصصات - القروض الممنوحة للقطاع العام - وضع المخاطر الخاصة بالأصول - معدلات المديونية <p>* حالة الإقراض:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة الديون الى رأس المال - ربحية المؤسسات - مديونية القطاع العائلي <p>* سلامة الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدلات الاتفاق - نسبة الإيرادات لكل موظف - التوسع في عدد المؤسسات المالية <p>* الإيرادات والربحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية (الأسهم) - معدلات الدخل والإنفاق.

المصدر: أحمد طلفاح ، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي ،المعهد العربي للتخطيط ،

الكويت ، أفريل 2005 ، ص 6-7 .

المبحث الثالث : استراتيجيات مواجهة الأزمات المالية .

لقد ترتب عن الأزمات المالية ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق وفقدان الثقة في المؤسسات المالية التي تهدد استقرار النظام المالي ككل وللمحافظة على هذا الأخير كان لا بد من وجود استراتيجيات واجراءات هادفة لتقليل من حدة الأزمات المالية وتساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام .

المطلب الأول : دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي .

يعتبر الحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الايجابيات التي يسعى البنك المركزي أن يجعلها من أولوياته للوصول الى أهدافه المتمثلة في :

- تنظيم السياسة النقدية لدعم النقد والمحافظة على الاستقرار محليا ودوليا .
- ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير الائتمان المحلي وفقا لحاجة الاقتصاد.
- خلق الأجواء المناسبة لتنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسات النقدية و الائتمانية المعتمدة.

- المساهمة في معالجة أوضاع موازين المدفوعات باستخدام السياسة النقدية والمالية .

- ادارة الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى.

- ادارة وتنفيذ ورقابة القطاع المالي والمصرفي وممارسة دور بنك البنوك والملجأ الأخير .

أولاً: دور الإدارة الرشيدة للمصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليها.

تعتبر الإدارة الرشيدة بالنسبة للبنك المركزي بمثابة الطريق المسهل لتحقيق الاستقرار لمالي لها .

1- وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات العادية :

شملت الدراسة عددا من المؤسسات المركزية و أوضحت النتائج التحليلية والمقارنة أن وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية في معظم هذه البنوك تقوم بأدوار مختلفة ويعود ذلك لعدد من العوامل أهمها اختلاف القوانين واللوائح السياسية والهيكل التنظيمية للمؤسسات المختلف وتوزيع وتنسيق المهام مع الجهات الاخرى

ذات الصلة ومثال ذلك يقوم البنك المركزي بالرقابة الوقائية الجزئية وبالتالي يقوم بتوفير السيولة الطارئة للمصارف وتوصلت الدراسة الى عدم توافر مصرف مركزي في عينة الدراسة استهدف بوضوح الاستقرار المالي وانما جاء ذلك ضمناً في أهداف السياسة النقدية.

2- وظيفة المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات غير العادية :

تقوم المصارف المركزية في الأحوال العادية بإعداد متابعة السياسة النقدية ونظام الدفع والتدخل في بعض الأحيان اذ كان هناك ضرورة فمثلاً معالجة ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف بجانب دورها الرقابي والاشراف على المصارف مستخدمة الأدوات سواء المباشرة وغير المباشرة ولاحظت الدراسة ان هذا الدور هو نفسه الذي يقوم به المصارف المركزية خلال فترة الاضطرابات وخاصة الأزمة العالمية (2008) ثم قامت المصارف المركزية في دول أخرى بدور المقرض الأخير وذلك بتوفير السيولة لعدد من المصارف والمؤسسات المالية مقابل ضمانات معينة وفق الحالات المستعجلة أو بدون ضمانات وفيما يتعلق بالترتيبات والمقترحات ركزت الدراسة على السياسات التي تحد من حدوث الأزمات وادارتها والتعامل معها ويتطلب ذلك توفير المصارف المركزية للسيولة الطارئة للمؤسسات المالية التي تواجه نقص السيولة وكذلك تقديم التمويل الطارئ واعداد الترتيبات والاجراءات لإدارة عملية أنشطة هذه المؤسسات والتي قد تكون بنوك وشركات أموال أو أي مؤسسات مالية واقتصادية متنوعة .

ثانياً : وسائل المصارف المركزية لتحقيق الاستقرار المالي.

تقوم المصارف المركزية بتحقيق الأهداف من خلال الأدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من التشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع بمجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسة النقدية أو الرقابة والاشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله يهدف للسيطرة على عرض النقود تمهيد للسيطرة على التضخم وصولاً الى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية الفاعلة منها :

- عمليات السوق المفتوحة .

- إعادة خصم الأوراق التجارية.
- تحديد نسب الاحتياطي النقدي .
- تحيد سعر الفائدة¹ .

* هذه الأدوات المهمة بالنسبة لأي مصرف مركزي من أجل تحقيق الاستقرار المالي وذلك بحسن أداءها وتنفيذها حسب المتفق عليه .

المطلب الثاني : الحوكمة كآلية لاستقرار المالي والوقاية من الأزمات المالية.

تعتبر الحوكمة من بين الآليات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف الى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص .

أولاً : مفهوم الحوكمة و الحوكمة في المصارف.

1-الحوكمة: ان مصطلح الحوكمة هي الترجمة المختصرة للمصطلح " corporate governance " أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي : " أسلوب ممارسة الادارة الرشيدة " . فللحوكمة مجموعة من التعاريف يذكر منها :

- يعرف البنك الدولي على أنها : "الحالة التي يتم من خلالها ادارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية "² .

- كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها : " هي النظام الذي يتم من خلاله ادارة المنظمات والتحكم في أعمالها"³ .

¹ - محمد فوزي ، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي ، نقلا عن الموقع

http://giem.kantakji.com/article/details/id/618/print/yes :15-03-2017

² - بوحصي مجدوب ، تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير المصرفية الدولية لمواجهة الازمات المالية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف ، 2013-2014 ، ص162 .

³ - عمر شريقي ، دور واهمة الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، ملتمى دولي حول الازمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف ، يومي 20-21 اكتوبر 2009 ، ص 3 .

- كما عرفت على أنها : "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المنظمة".¹

* من خلال هذه التعاريف يتضح أن الحوكمة هي : " عبارة عن النظام والأسلوب الذي تمارس به السلطة والادارة بشكل جيد وسليم، يضمن لكل متعامل حقه بغية الوصول الى الأهداف المسطرة".

2-تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي : تختلف البنوك عن باقي الشركات لان انهيارها يؤثر على عدد كبير من الأطراف مقارنة بالشركات ،كما قد يؤدي الى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي الى حدوث أزمة مالية والتي قد تتحول الى ازمة اقتصادية ، وبالتالي زيادة عواقبها الوخيمة والسيئة على الاقتصاد بأسره.

فهناك مجموعة من التعاريف لحوكمة المصارف يذكر منها :

- يعرف بنك التسوية الدولية الحوكمة في المصارف على انها : الاساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الادارة والادارة العليا ، والتي تحدد كيفية وضع اهداف وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين.²

- وتعرف ايضا الحوكمة في المصارف على انها : مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك ، وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين ، بالإضافة الى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحكومة في الجهاز البنكي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة.³

ثانيا : أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي والهدف منها :

¹ - صادق راشد الشمري ، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 17 ، 2008 ، ص 119 .

² - عمر شريقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

³ - بوحصي مجدوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

لقد زادت أهمية الحوكمة في البنوك في الفترة الاخيرة من القرن الماضي باعتبارها تنظم عمل البنوك وفق اليات وضوابط خاصة ومنه يمكن حصر أهمية الحوكمة في البنوك في ما يلي:

- جذب واستقطاب مصادر التمويل محلية وعالمية للتوسيع والنمو والتطور بما يجعلها تخلق فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع .

- استعمال آليات ووسائل من شأنها تطور الاستثمار في مجالات متنوعة مما يحقق أرباح ويقلل المخاطر .

-زيادة كفاءة تخصيص الموارد .

-الرقابة على حماية موارد البنوك والمؤسسات المالية كغرض للمحافظة على مركز التنافسي لها .

-العمل على تدعيم ثقة المستثمرين سواء كانوا الاساسيين (كبار المساهمين) أو الأقلية (حاملي الأسهم).

*ان تطبيق آلية الحوكمة في المصارف يحقق جملة من الأهداف يذكر منها :

-ايجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف البنك ، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء .

- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ، ومهام مجلس الادارة ومسؤوليات أعضائه .

- تقييم أداء الادارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .

- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية ، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط البنوك العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية من خلال

خلق ثقافة حوكمية.¹

¹ - المرجع نفسه ، ص 166 .

- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين في القيام بدور المراقبين لأداء البنوك .

- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.¹

المطلب الثالث : ادارة المخاطر .

قبل التطرق الى تعريف ادارة المخاطر تجد اشارة الى تعريف المخاطرة .

أولاً: تعريف المخاطرة :

تعرف المخاطرة على أنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلباً على استمرارية المؤسسة الهادفة الى تحقيق رسالتها .تواجه المؤسسات المصرفية انواعاً خاصة من المخاطر نظراً لطبيعة نشاطها، ويمكن تعريف المخاطر البنكية : "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".²

- وتعرف كذلك : " هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح ، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى اثارها الى القضاء على المصرف وافلاسه".³

كما ينظر اليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط و المطلوب و المتوقع وحدثه.⁴

¹ - أحمد مخلوف ، الازمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ، الملتنقى الدولي حول الازمة

المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، سطيف ، يومي 20-21 اكتوبر 2009 ، ص 10 .

² - مفتاح صالح ، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، الملتنقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، سطيف ، يومي 20-21 اكتوبر 2009 ، ص 2 .

³ - نوال بن عمارة ، ادارة المخاطر في المصارف المشاركة ، الملتنقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، يومي 20-21 اكتوبر ، ص 2 .

⁴ - عصماني عبد القادر ، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الازمات في المؤسسات المالية ، الملتنقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، يومي 20-21 اكتوبر 2009 ، ص 4 .

وبشكل عام يمكن تعريف المخاطرة على أنها الظاهرة التي تحمل عاملين أساسيين هما : عدم التأكد واحتمالية الحدوث بمعنى :

- إمكانية أو احتمال الحدوث.

- نتائجها وأثارها اذا حدثت.¹

ثانيا : تعريف ادارة المخاطر :

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن ادارة المخاطر وبدون مخاطر تقل الأرباح أو تتعدم ، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح ، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس تجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.²

- ويقصد بإدارة المخاطر : "الاجراءات والسياسات التي تقوم بها الادارة المصرفية التي تهدف الى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وادارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر".³

- وكذلك تعرف على أنها : "عبارة عن اجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد تحليل ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع، وتتضمن الاجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم امكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض امكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة".⁴

*من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن ادارة المخاطر هي العمليات والاجراءات التي تقوم بها الادارة المصرفية بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وادارتها وقياسها

¹ - بلعزوز بن علي ، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، جامعة شلف ، 2009-2010 ، ص 331 .

² - طيبة عبد العزيز ، محمد مرابي ، بازل 2 وتفسير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية ، الملتقى العلمي الدولي حول " اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة " ، ورقلة ، يومي 11-12 مارس 2008 ، ص 19 .

³ - مفتاح صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

⁴ - عصماني عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

بطريقة تسمح بتقليل من أثرها على عملية اتخاذ القرار والتحوط لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

ثالثا : دور ادارة المخاطر للبنوك في الحد من الآزمات المالية :

يكمن دور ادارة المخاطر المصرفية فيما يلي :

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين ، والدائنين والمستثمرين .
- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الانشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار .
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها .
- العمل على الحد من الخسائر وتقليصها الى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلاتها الى جهات خارجية اذ ما انتهت الى ذلك ادارة البنك ودير ادارة المخاطر.
- تحديد التصرفات والاجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الاحداث والسيطرة على الخسائر .
- اعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة ، تمنع حدوثها ، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين ، الدائنين ، المستثمرين ، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي الى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.¹

¹- بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 335 .

خلاصة الفصل :

- يقصد بالأزمة المالية ذلك الاختلال العميق والاضطراب الحاد والمفاجئ الذي يمس أسواق رأس المال (البورصة خاصة) ، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أداءها ، تصنيف الأزمات المالية الى: أزمة الصرف الأجنبي ، الأزمة المصرفية ، أزمة أسواق المال (الأزمة البورصية) وأزمة الديون (أزمة المديونية)، حيث حدوث أي منها يكون نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب التي تأتي في مقدمتها عدم الاستقرار الكلي ، الاضطرابات التي تنشأ في القطاع المالي وكذلك نتيجة لسياسات سعر الصرف المنتهجة.
- الهدف من الحفاظ على استقرار النظام المصرفي هو تجنب الاضطرابات فيه، ونجد أن شرط تحقيق الاستقرار المالي يتمثل في أن يكون النظام المالي قادر على تحمل الصدمات دون أن يعطي فرصة لتراكم التشوهات التي تؤثر عليه.
- ان اعتماد الحوكمة وادارة المخاطر واجراءات البنوك المركزية من أجل تحقيق الاستقرار المالي تعتبر كلها ذات أهمية لأن كل منها لها مفعولها الخاص في ذلك.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر معدلات الاستقرار
المالي في الجزائر خلال (1990-2014)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الجانب القياسي لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في (سعر البترول ، الكتلة النقدية ، معدل التضخم ، سعر الصرف) على الائتمان المحلي في الاقتصاد الجزائري، ويستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية مأخوذة من مصادر مختلفة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين (1990-2014) ، حيث يتم الاعتماد على صياغة النموذج وتقديره، ثم الدراسة الاقتصادية والاحصائية و القياسية .
وبناء على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول : دراسة تحليلية حول تطور المؤشرات الاقتصادية خلال (1990-2014) .

المبحث الثاني: تقدير النموذج ومناقشته من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

المبحث الأول: دراسة تحليلية حول تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر (1990-2014)

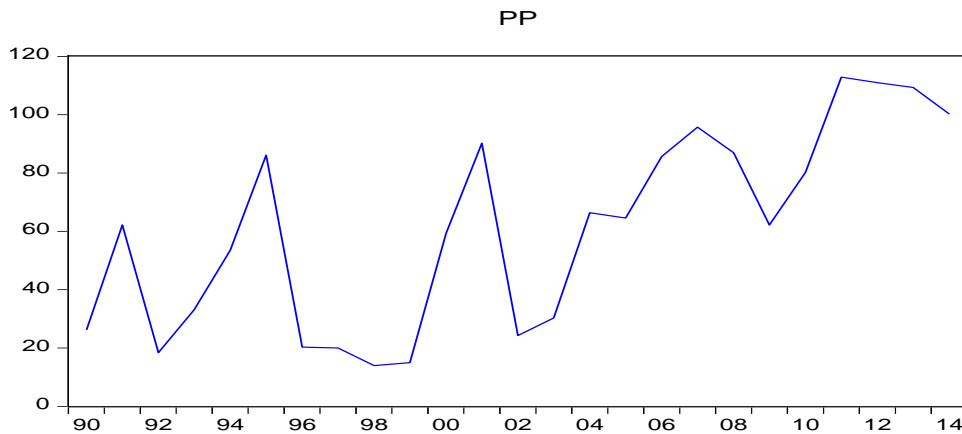
سننتظر في هذا المبحث الى دراسة تطور أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990_2014) المحددة لدالة الائتمان المحلي وصياغة النموذج القياسي .

المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة خلال(1990-2014)

في هذا المطلب سوف يتم دراسة تطور وتحليل المؤشرات الاقتصادية والنقدية (المتغيرات المفسرة المختارة في هذه الدراسة والمتغير التابع) في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وبيانات صندوق النقد العربي وكذلك بنك الجزائر. (البيانات ممثلة بالملحق رقم (1)).

أولاً : تطور أسعار البترول خلال (1990-2014)

الشكل رقم (1-2): منحنى تطور أسعار البترول (PP) خلال الفترة (1990-2014).



المصدر: مخرجات eviews9 بالاعتماد على (بيانات الملحق رقم (1)).

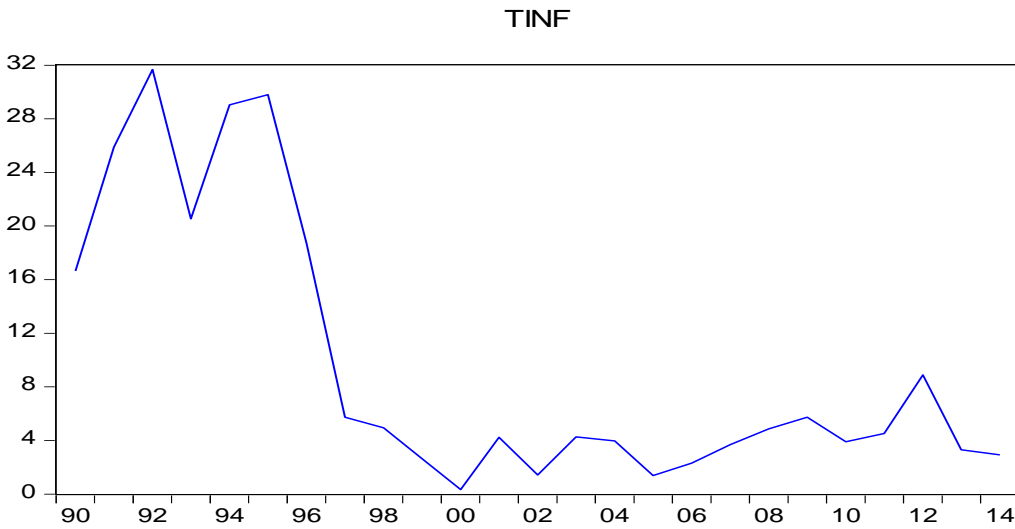
من خلال الشكل رقم(1.2) يتبين أن أسعار البترول مرت بعدد من المحطات أدت الى تأرجحها خلال الفترة 1990-2014 ، حيث كان هناك ارتفاع في أسعار البترول عام 1990 بسبب الانتاج المنخفض و المخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلق حرب الخليج ، بعدها دخلت أسعار البترول في فترة انخفاض دائم حتى عام 1993 ،نجحت منظمة الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الاسعار عافيتها عام 1995 الا أن هذا التعافي لم يدم طويلا

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

حيث انتهت ارتفاع الاسعار وعرفت انخفاض الى غاية سنة 2000 ، ثم شهدت ارتفاع في عام 2000 حيث وصل سعر البرميل الواحد الى 90.24 دولار ، ليعود للانخفاض الى غاية 2002 . وشهد عام 2004 ارتفاع في أسعار البترول اذ ارتفع السعر الى 66.38 دولار للبرميل وذلك راجع الى الاضطرابات السياسية في نيجيريا ، وواصل الارتفاع النسبي في الاسعار الى ان وصل سعر البترول سنة 2011 و لأول مرة الى مستوى مرتفع والتي قدر سقفه ب 112.9 دولار للبرميل ثم بدأت بالانخفاض التدريجي الى أن وصلت الى سعر 100 دولار للبرميل في 2014 ، ويرجع أسباب تراجع أسعار البترول الى: تصاعد نسبي في صادرات النفط في كل من العراق و ليبيا و السودان . كذلك تراجع الطلب العالمي . وكذلك ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية .

ثانيا : تطور معدلات التضخم خلال (1990-2014)

الشكل رقم (2.2): تحليل منحنى تطور معدلات التضخم (TINF) خلال الفترة 199_2014.



المصدر: مخرجات eviews9 بالاعتماد على (بيانات الملحق رقم (1)).

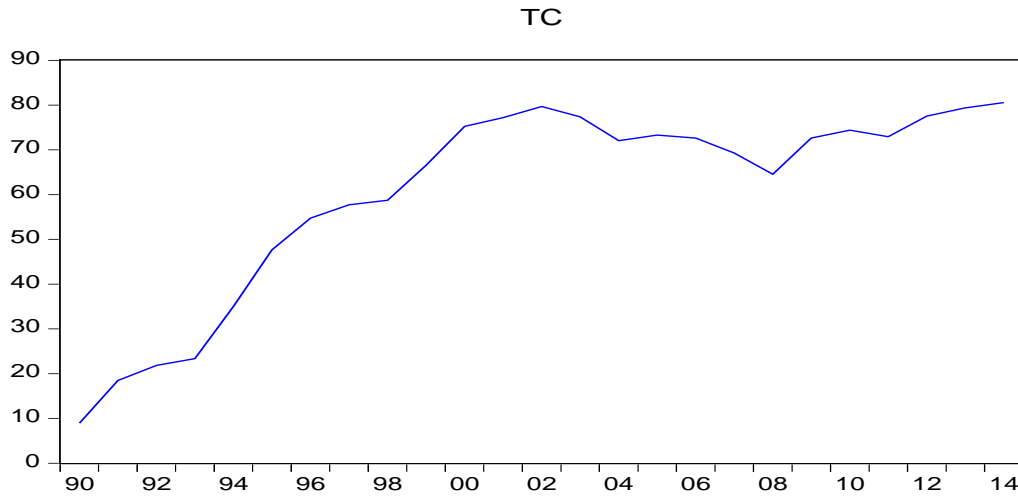
من خلال الشكل رقم (2.2) نستنتج ان معدل التضخم عرف ارتفاعا ملحوظا اذ بلغ سنة 1992 معدل 31.67 % وسنة 1995 معدل 29.8 % ويرجع ذلك الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وبعد نهاية فترة التسعينات يلاحظ ان هناك انخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

وصل سنة 1998 الى معدل 4.95 % وسجل ادنى مستوى لسنة 2000 بمعدل 0.34 % ثم بعد ذلك بدأ بين سنة وأخرى في تذبذب بين الانخفاض و الارتفاع ولكنه أقل بكثير من السنوات السابقة ويرجع ذلك الى استقرار قيمة الدينار وارتفاع أسعار البترول .

ثالثا : تطور سعر الصرف خلال (1990-2014)

الشكل رقم (3.2) : تحليل منحنى تطور سعر الصرف (TC) خلال الفترة 1990_2014 .

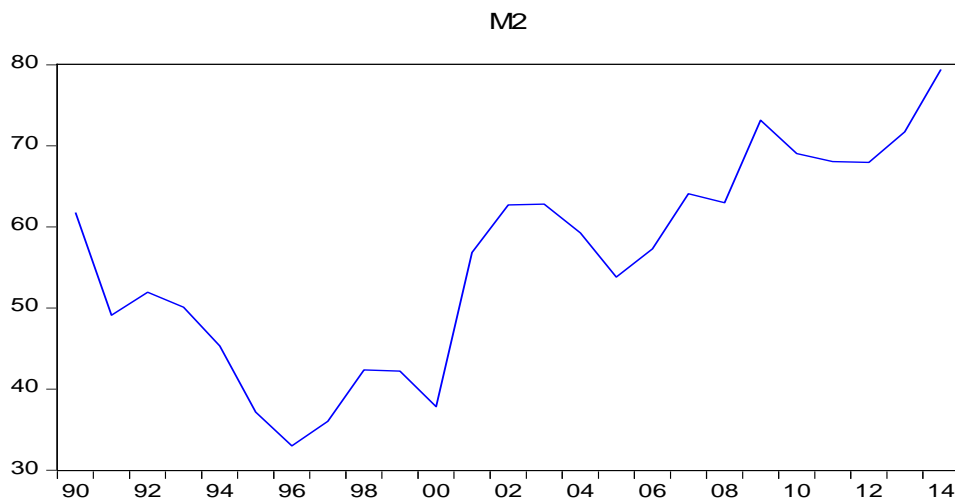


المصدر: مخرجات eviews9 بالاعتماد على (بيانات الملحق رقم (1)).

من خلال الشكل رقم (3.2) نلاحظ هناك ارتفاع بشكل ملحوظ خلال سنة 1990 الى ان تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث أننا نلاحظ أنه سجل انخفاض وصل الى 64.58 سنة 2008 حيث يفسر هذا الانخفاض الى تدهور وتراجع قيمة العملة الأمريكية ، ثم عاد سعر الصرف بالارتفاع من جديد الى غاية 2014 .

رابعاً : تطور الكتلة النقدية خلال (1990-2014)

الشكل رقم (4.2): منحنى تطور الكتلة النقدية (M_2) خلال الفترة بين 1990-2014

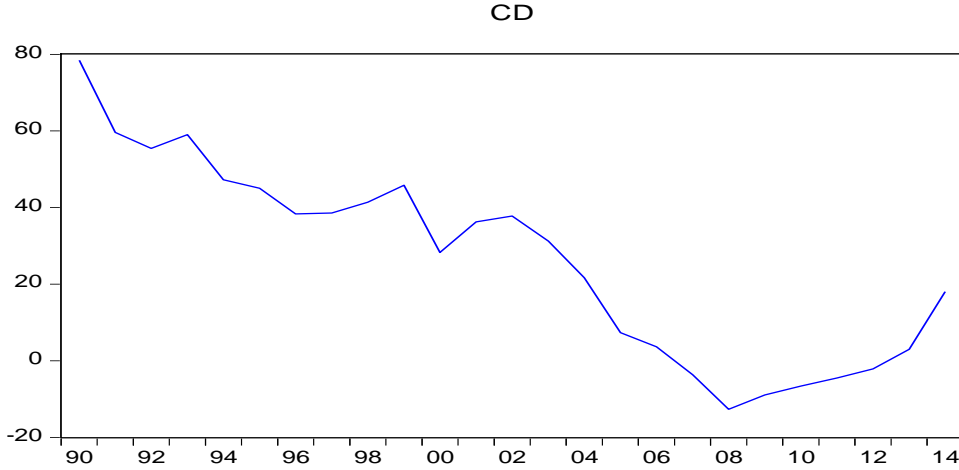


المصدر: مخرجات eviews9 بالاعتماد على (بيانات الملحق رقم (1)).

من خلال الشكل رقم (4.2) نلاحظ خلال الفترة ما بين 1990_1996 عرفت الكتلة النقدية انخفاضا حيث وصلت الى نسبة 33 مليار دج سنة 1996 بعدما كانت في 1990 بمقدار 61.77 مليار دج لتعرف بعد ذلك صعودا طفيفا الى غاية 2003 حيث وصلت عام 2003 الى مقدار 62.81 مليار دج لتعرف بعد ذلك انخفاض الى غاية 2006 بلغت مقدار 53.82 مليار دج لتعود الى الارتفاع من جديد وذلك راجع الى تحسن عائدات الدولة بتحسين اسعار المحروقات

خامسا : تطور الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي

الشكل رقم (5.2): منحى تطور الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي (CD) خلال الفترة 2014_1990 .



المصدر: مخرجات eviews9 بالاعتماد على (بيانات الملحق رقم (1)).

من خلال الشكل رقم (2-5) : نلاحظ ان خلال الفترة (1990-2008) هناك انخفاض في حجم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي و هذا يرجع الى انخفاض أسعار البترول وكذلك الى سعر الفائدة المطبقة ، ثم عرف القطاع المصرفي ارتفاع في حجم الائتمان المقدم وهذا لتحسن وارتفاع اسعار البترول .

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي الخاص بالائتمان المحلي

إن صياغة النموذج القياسي تعتبر من أهم مراحل بناءه و أصعبها ، و ذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ، وبداية سنتطرق الى تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج و ترميزها بحيث نجد:

المتغير التابع : ويتمثل في:

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

- الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي ويرمز له (CD) : وهو عبارة عن قروض مقدمة من البنوك المصرفية للعملاء لتمويل العمليات الاقتصادية ، مع التزام المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها في الفترة المتفق عليها .

المتغيرات المفسرة : وتتمثل في :

1 - سعر البترول ويرمز له (PP) : يحتل المورد الاستراتيجي «البترول» مكانة هامة فهو المحرك الأساسي للاقتصاد اذ يساهم في رفع وتيرة النمو حيث تسمح زيادة عائدات النفط الناتجة عن الزيادة في حجم الانتاج وأسعار البترول الى رفع من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

2- الكتلة النقدية يرمز له (M_2): وهي تمثل كل الأصول المتداولة في الاقتصاد التي تسمح بشراء السلع و الخدمات.

3-سعر الصرف يرمز له (TC) : و يعرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية .

4- معدل التضخم يرمز له (TINF): وهو يتمثل في الأدبيات النظرية المستوى العام

للأسعار ، ويعد من العوامل المؤثرة على عمل الوساطة المالية (تقديم الائتمان) ، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستثمار ، وبالتالي يؤثر سلبا على النمو .

والجدول التالي يبين العلاقة المتوقعة بين مختلف المتغيرات .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم (1-2) : العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

الاشارات المتوقعة	الرمز	المتغير
	CD	الائتمان المحلي المقدم من قطاع المصرفي
+	PP	سعر البترول
-	TC	سعر الصرف
-	M ₂	الكتلة النقدية
-	TINF	التضخم

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على صياغة النموذج .

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي ، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات ، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ، اذ يعد من أول و أهم مراحل النموذج القياسي

وشكل الدالة هو كما يلي : $CD=f(PP, M_2, TC, TINF)$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بحجم الائتمان المحلي و صياغته الخطية الرياضية كما يلي :

$$CD_i = \beta_0 + \beta_1 PP_i + \beta_2 M_{2i} + \beta_3 TC_i + \beta_4 TINF_i + \mu_i$$

حيث ان : (i) : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i .

(CD) : تمثل الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي .

(PP) : تمثل سعر البترول \$ للبرميل .

(M2) : تمثل الكتلة النقدية (مليار دج) .

(TC) : تمثل سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار الأمريكي) .

(TINF) : تمثل معدل التضخم ب (%) .

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل معاملات النموذج .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

يلاحظ أن النموذج هو ذا طابع احتمالي لهذا تم ادراج حد الخطأ μ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الظاهرة محل الدراسة لكن يصعب قياسها مثل: العوامل النفسية أو لعوامل أخرى .

المبحث الثاني : تقدير النموذج القياسي ودراسته :

يتم التطرق في هذا المبحث الى عرض نتائج الخاصة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد بالإضافة الى مناقشة وتحليل النتائج التوصل اليها .

المطلب الاول: تقدير النموذج

عملية تقدير النماذج الاقتصادية القياسية تتم باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعتبر واحدة من الطرق المهمة التي تسمح لنا بتقدير معالم النموذج ، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (9 eviews) ، وبعد ادخال البيانات الى البرنامج تظهر لنا نتائج التقدير من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2.2) : نتائج تقدير النموذج الخطي للائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي خلال الفترة (1990_2014) .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	91.04575	26.16175	3.480109	0.0024
M2	-0.283015	0.299276	-0.945664	0.3556
PP	-0.291130	0.121191	-2.402245	0.0261
TC	-0.543581	0.275513	-1.972978	0.0625
TINF	0.179589	0.571043	0.314493	0.7564
R-squared	0.739432	Mean dependent var	26.30520	
Adjusted R-squared	0.687318	S.D. dependent var	25.58305	
S.E. of regression	14.30552	Akaike info criterion	8.336025	
Sum squared resid	4092.959	Schwarz criterion	8.579800	
Log likelihood	-99.20031	Hannan-Quinn criter.	8.403637	
F-statistic	14.18883	Durbin-Watson stat	0.699150	
Prob(F-statistic)	0.000012			

المصدر: من اعداد الطالبة (بالاعتماد على مخرجات 9 eviews)

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

ووفقا للجدول رقم (2.2) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للائتمان المحلي على النحو التالي :

$$Cd_i = 91.045 - 0.283 M_{2i} - 0.299 pp_i - 0.543 TC_i + 0.179 TINF_i$$

$$(3.480) \quad (-0.945) \quad (-2.402) \quad (-1.972) \quad (0.314)$$

$$R^2 = 0.739$$

$$N = 25$$

$$F = 14.188$$

$$\overline{R^2} = 0.687$$

$$DW = 0.699$$

$$prob = 0.000012$$

حيث أن :

- (*) : هي عبارة عن قيم احصائية t .
- R^2 : معامل التحديد .
- $\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل .
- N : عدد المشاهدات .
- DW : احصائية داربين واتسون .
- F: احصائية فيشر .
- Prob : احتمال الخطأ .

نلاحظ من خلال النموذج أعلاه ان متغيري معدل التضخم وسعر البترول منافيين للنظرية الاقتصادية حيث ان العلاقة بين الائتمان المحلي المقدم ومعدل التضخم هي علاقة عكسية ، بينما العلاقة بين سعر البترول والائتمان المحلي المقدم طردية ، بالإضافة الى عدم معنوية كل من متغير الكتلة النقدية ومعدل التضخم حيث أن مستوى معنوية احصائية هو 5% ، لذا يجب التوجه نحو نموذج جديد .

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم (3.2): نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط (ازالة) معدل التضخم :

Dependent Variable: CD Method: Least Squares Date: 03/28/17 Time: 13:56 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	98.01956	13.58111	7.217346	0.0000
M2	-0.315143	0.275199	-1.145149	0.2650
PP	-0.276091	0.108942	-2.534299	0.0193
TC	-0.615760	0.149119	-4.129308	0.0005
R-squared	0.738143	Mean dependent var	26.30520	
Adjusted R-squared	0.700735	S.D. dependent var	25.58305	
S.E. of regression	13.99524	Akaike info criterion	8.260958	
Sum squared resid	4113.199	Schwarz criterion	8.455978	
Log likelihood	-99.26197	Hannan-Quinn criter.	8.315048	
F-statistic	19.73216	Durbin-Watson stat	0.682517	
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر: من اعداد الطالبة (بالاعتماد على مخرجات Eviews9)

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ان المتغير سعر البترول مازال منافيا للنظرية الاقتصادية (ذو الإشارة السالبة) بالإضافة الى عدم معنوية متغير الكتلة النقدية ، لذا وجب التوجه نحو نموذج جديد يتوجب فيه ازالة متغير سعر البترول .

الجدول رقم(4.2):نتائج تقدير النموذج النهائي بعد إسقاط متغير سعر البترول.

Dependent Variable: CD Method: Least Squares Date: 03/28/17 Time: 13:57 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	107.0939	14.62631	7.322006	0.0000
M2	-0.656320	0.267976	-2.449180	0.0227
TC	-0.729842	0.158719	-4.598328	0.0001
R-squared	0.658056	Mean dependent var	26.30520	
Adjusted R-squared	0.626971	S.D. dependent var	25.58305	
S.E. of regression	15.62514	Akaike info criterion	8.447805	
Sum squared resid	5371.187	Schwarz criterion	8.594070	
Log likelihood	-102.5976	Hannan-Quinn criter.	8.488373	
F-statistic	21.16905	Durbin-Watson stat	0.562236	
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: من اعداد الطالبة (بالاعتماد على مخرجات Eviews9)

وفقا للجدول رقم (4.2): كانت نتائج تقدير النموذج الخطي النهائي على النحو التالي:

$$Cd_i = 107.0939 - 0.656 M_{2i} - 0.729 TC_i$$

من خلال نتائج الجدول نسجل ما يلي :

$$R^2 = 0.66$$

$$N=25$$

$$\overline{R^2} = 0.63$$

$$F= 21.169$$

$$DW=0.93$$

$$prob=0.0000$$

المطلب الثاني : الدراسة الاقتصادية والاحصائية لنتائج النموذج المقدر

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة و تحليل النتائج المتوصل اليها من الناحية الاقتصادية ثم من الناحية الاحصائية لاستنتاج العلاقة الموجودة بين الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي و المتغيرات المستقلة المفسرة له .

أولا : الدراسة الاقتصادية لنتائج التقدير :

من خلال النتائج المتوصل اليها سابقا نلاحظ ان :

- اشارة الحد الثابت (B_0) المحصل عليها من خلال النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية (B_1) المحصل عليها ، نجد ان اشارتها سالبة ، وهذا يدل على علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) و المتغير التابع (الائتمان المحلي) في الاقتصاد الجزائري ، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث اذا تغيرت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فسيغير الائتمان المحلي ب -0.656320 وحدة ، اذا لمعامل الكتلة النقدية (B_1) معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف (B_2) المحصل عليها ، نجد اشارتها سالبة ، وهذا يدل على علاقة عكسية بين المتغير المستقل (سعر الصرف) و المتغير التابع (الائتمان المحلي) في الجزائر،

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فسيتغير الائتمان المحلي ب -0.729842 وحدة ، اذا لمعامل سعر الصرف (B_2) معنوية اقتصادية. من خلال نتائج التقدير توصلنا الى ان للمتغيرات المفسرة (الكتلة النقدية وسعر الصرف) معنوية اقتصادية، هذا يدل على ان للمتغيرات المستقلة أثر على الائتمان المحلي بمعاملات متفاوتة .

ثانيا: الدراسة الاحصائية لنتائج التقدير:

يتم الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير القياسية عند القيام باختبار الفرضيات ، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير احصائية تهدف الى اختبار مدى الدقة الاحصائية في المقدرات الخاصة بمعاملات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعاملات باستخدام احصائية ستودنت (T) ، واختبار المعنوية الكلية باستخدام فيشر (F) ومعامل التحديد (R^2) .
1. اختبار معنوية المعامل : تستخدم احصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدره على النحو التالي :

$$H_0 : B_0 = B_1 = B_2 \quad - \text{ فرضية العدم} :$$

$$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \quad - \text{ فرضية البديلة} :$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة t_{cal} للقيم المقدره و القيم الجدولية t_{tab} و أدنى مستوى معنوية $prob$ و ذلك عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية ($n - k$) وتساوي ($25 - 2 = 23$)

$$\text{أي } t_{tab} = t_{n-k} = t_{23} = 2.069$$

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم (2-5) : نتائج ستودنت للنموذج المقدر .

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة T_{cal}	القيمة المجدولة T_{tab}	أدنى مستوى معنوية prob
الثابت	B_0	7.3222	2.069	0.0000
M2	B_1	-2.449	2.069	0.0227
TC	B_2	-4.5983	2.069	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على جدول رقم (2-4)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

➤ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) ، نلاحظ ان القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة المجدولة t_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، اي ان له معنوية احصائية عند ادنى مستوى $prob = 0.0000$ مما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج عند مستوى $\alpha = 0.05$.

➤ بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية (B_1) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة المجدولة t_{tab} (القيم مأخوذة بالقيمة المطلقة) و بهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي أن B_1 معنوي ، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob=0.0227$ ما يدل على أنه يمكن قبول الكتلة النقدية في النموذج ، و منه يمكن القول ان الكتلة النقدية لها معنوية احصائية عند مستوى 5% في تفسير الائتمان المحلي خلال فترة الدراسة ، وبالتالي فان المتغير المستقل (الكتلة النقدية) يؤثر في المتغير التابع (الائتمان المحلي).

➤ بالنسبة لمعامل سعر الصرف (B_2) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة t_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} (القيم مأخوذة بالقيمة المطلقة) و بهذا سنرفض فرضية العدم H_0 ، أي أن B_2 معنوي ، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob=0.0001$ ما يدل على أنه يمكن قبول سعر الصرف في النموذج ، و منه يمكن القول ان سعر الصرف لها معنوية احصائية عند

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

مستوى 5% في تفسير الائتمان المحلي خلال فترة الدراسة ، وبالتالي فان المتغير المستقل (سعر الصرف) يؤثر في المتغير التابع (الائتمان المحلي).

1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج : نستعمل معامل التحديد R^2 و اختبار فيشر F

للاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول رقم (2-3) .

✓ معامل التحديد R^2 : ان القيم المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0.658056$

وهي قريبة نوعا ما من الواحد ، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 65.80% من الائتمان

المحلي ، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة له ، أما

الباقي 34.2% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وهي الخطأ العشوائي u_i .

✓ اختبار فيشر F : يهدف هذا الاختبار الى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين

التاليتين :

فرضية العدم : تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة و المتغير التابع أي:

$$H_0 = b_0 = b_1 = b_2 = 0$$

فرضية البديلة : تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها

النموذج غير معدوم، أي: $H_1 \neq b_0 \neq b_1 \neq b_2 \neq 0$

جدول رقم (2-6) : اختبار معنوية النموذج عند مستوى معنوية 5%

البيان	القيم المحسوبة	القيم الجدولية
قيم النموذج	21.16905	3.44

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (2-4) .

يتم مقارنة القيم المحسوبة F_{cal} و المقدرة ب 21.16905 مع القيم الجدولية F_{tab}

، حيث يتم استخراج من جدول فيشر F ، مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، كما هو مبين في

العلاقة التالية: $F_{tab} = F_{n-k-1} = F_{22} = 3.44$ ومنه نلاحظ ان القيمة المحسوبة F_{cal}

أكبر من القيمة المجدولة F_{tab} ، وعليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت ، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه توجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، اذن النموذج ككل له معنوية .

المطلب الثالث : الدراسة القياسية لنتائج التقدير

بعد تحليل النموذج من الناحية الاقتصادية والاحصائية ، سنقوم بدراسته من الناحية القياسية لاختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين و وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها .

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يقوم اختبار داربين وتسون (**Test de durbin- Watson**) على وجود فرضيتين أساسيتين هما :

- فرضية العدم : وتنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0 : e = 0$

- فرضية البديلة : وتنص على وجود الارتباط الذاتي $H_1 : e \neq 0$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة **DW** المحسوبة والتي تساوي **DW=0.56** وقيمة **DW** المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات **N=25** وعدد المتغيرات المستقلة **K=2** نجد قيم كل من **du** و **dl** على التوالي **1.55** و **1.21** والتي تحددان مساحة ما بين **0** و **4** كما هو موضح في الشكل التالي :

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

شكل رقم (2-6) : مناطق القبول و الرفض لداربين واتسون للنموذج .

0 dl=1.21 du=1.55 2 4-du=2.45 4-dl=2.79 4

e>0	؟	e=0	؟	e<0
ارتباط ذاتي للأخطاء موجب	منطقة غير محسومة	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	منطقة غير محسومة	ارتباط ذاتي للأخطاء سالب

المصدر : من اعداد الطالبة (بالاعتماد على جدول داربين واتسون) .

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-6)، ان قيمة dw المحسوبة يقع ضمن منطقة ارتباط ذاتي موجب، وبالتالي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، لذا يجب تصحيحه، ويكون ذلك بإجراء اختبار (LM)، ونتائج الاختبار موضح في الجدول الموالي :

جدول رقم (2-7) : نتائج اختبار (LM) الخاص بالنموذج الخطي .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.669524	Prob. F(2,20)	0.0012
Obs*R-squared	12.28998	Prob. Chi-Square(2)	0.0021

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 04/23/17 Time: 21:21

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.36187	11.35811	-0.912288	0.3725
TC	-0.020616	0.118824	-0.173501	0.8640
M2	0.219327	0.209186	1.048479	0.3069
RESID(-1)	0.814756	0.235442	3.460534	0.0025
RESID(-2)	-0.081570	0.237819	-0.342993	0.7352

R-squared	0.491599	Mean dependent var	-2.42E-15
Adjusted R-squared	0.389919	S.D. dependent var	14.95993
S.E. of regression	11.68485	Akaike info criterion	7.931320
Sum squared resid	2730.715	Schwarz criterion	8.175095
Log likelihood	-94.14150	Hannan-Quinn criter.	7.998933
F-statistic	4.834762	Durbin-Watson stat	1.650603
Prob(F-statistic)	0.006825		

المصدر : من اعداد الطالبة (بالاعتماد على مخرجات (Eviews9)).

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

من خلال جدول رقم (2-7) نلاحظ ان $prob = 0.002$ أقل من 5% وكذلك $obsR^2$ أكبر من قيمة X^2 أي $7.21 > 5.999$ ومنه يتضح أنه عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

ثانيا: اختبار لتوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque – Bera)

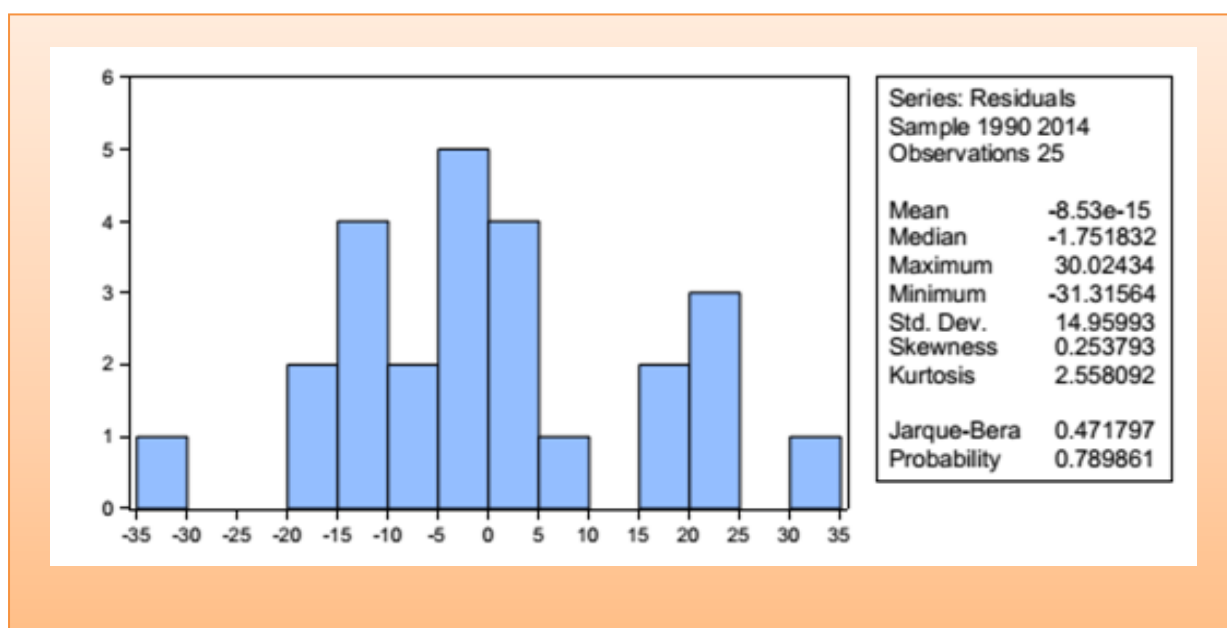
بالاستعانة ببرنامج Eviews9 فإننا نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر والذي يسمح باختبار :

فرضية العدم H_0 : وتتص على وجود توزيع طبيعي .

فرضية البديلة H_1 : وتتص على توزيع غير طبيعي .

والتي يمكن توضيح في الشكل الموالي :

شكل رقم (2-7) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر الخطي .



المصدر: من اعداد الطالبة (بالاعتماد على مخرجات Eviews9)

✓ اختبار جاك بيرا (jarque – Bera) : من أجل اختبار فرضية العدم (البواقي ذات

توزيع طبيعي) ، نقوم بمقارنة احصائية جاك بيرا بقيمة احصائية كاي مربع ، حيث

لدينا قيمة كاي مربع تساوي $(X^2_{0.05}(2)=5.991)$ وهي أكبر من احصائية جاك بيرا

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر محددات الاستقرار المالي في الجزائر (1990-2014)

(0.471) كما هو موضح في الشكل رقم(2-7)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي مفادها التوزيع الطبيعي للبواقي بمستوى 5% .

ثالثا: اختبار اختلاف التباين: بالاستعانة ببرنامج **Eviews9** فإننا نحصل على نتائج اختبار « ARCH » الخاصة بهذا النموذج والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي :

جدول رقم (2-8) : نتائج اختبار (ARCH) الخاص بالنموذج المقدر الخطي .

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	3.085915	Prob. F(1,22)	0.0929	
Obs*R-squared	2.952332	Prob. Chi-Square(1)	0.0858	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/28/17 Time: 14:12				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	137.0078	68.34114	2.004764	0.0574
RESID^2(-1)	0.356387	0.202875	1.756677	0.0929
R-squared	0.123014	Mean dependent var	209.6676	
Adjusted R-squared	0.083151	S.D. dependent var	278.3427	
S.E. of regression	266.5194	Akaike info criterion	14.08843	
Sum squared resid	1562717.	Schwarz criterion	14.18660	
Log likelihood	-167.0611	Hannan-Quinn criter.	14.11447	
F-statistic	3.085915	Durbin-Watson stat	1.712824	
Prob(F-statistic)	0.092885			

المصدر: من اعداد الطالبة (بالاعتماد على مخرجات Eviews9) .

من أجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة nR^2 والتي تساوي ($nR^2 = (24) (0.12) = 2.95$) بقيمة احصائية كاي مربع ، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي ($X^2_{0.15} (2) = 5.995$) وهي أكبر من nR^2 كما هو موضح في الجدول رقم (2-8)، ومنه نرفض فرضية العدم (التي تنص على عدم تجانس التباين اي وجود مشكلة) ، ونقول ان التباين ثابت ومتجانس في النموذج المقدر .

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي القيام بدراسة قياسية للائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلاله الى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حجم الائتمان خلال هذه لفترة .

حيث تم أولاً تحديد المتغيرات التي لها دور في تحديدها (سعر البنترول -الكتلة النقدية -سعر الصرف - معدل التضخم) ، وجمع البيانات الخاصة بها، و التي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة ، كذلك تم الاعتماد على الصيغة الخطية في بناء وتشكيل مختلف النماذج الاقتصادية القياسية الممكنة لها ، وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews9 ، وأهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ما يلي :

- 1- أن متغير سعر الصرف له علاقة وقدرة تفسير لحجم الائتمان المحلي بنسبة قدرها 65%.
- 2- أن متغير الكتلة النقدية لها أثر على حجم الائتمان المحلي .
- 3- نتائج داربين واتسون (DW) أظهرت أن هناك مشكلة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء موجب مما تطلب منا تصحيحه .
- 4- عدم ظهور كل من متغيري سعر البنترول و التضخم راجع لعدم دقة الاحصائيات المتحصل عليها من جهة ومن جهة أخرى قصر فترة الدراسة (1990-2014) .



الخاتمة العامة

لاشك ان الاحاطة بجوانب البحث من مختلف الزوايا ليس بالأمر الهين ، الا اننا حاولنا قدر المستطاع ان نلمّ ببعض جوانبه ، وكذلك محاولة الاجابة على الاشكالية القائمة و المتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر استقرار النظام المالي على الوساطة المالية خلال الفترة الممتدة من (1990-2014) ، وللقوف على أهم محاور الدراسة قسمنا البحث الى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الاول الى الازمات المالية ومحددات الاستقرار المالي و أمكننا من خلاله ابراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من الأزمات المالية و الاستقرار المالي في المبحثين الأول والثاني ، أما المبحث الثالث فكان حول استراتيجيات مواجهة الازمات المالية بينما خصصنا الفصل الثاني للدراسة التحليلية القياسية لأثر محددات الاستقرار المالي ، وذلك بتقسيمه الى مبحثين ، كان الأول يتعلق بالدراسة التحليلية للمتغيرات من خلال تحليل اتجاهات تطور كل منهم خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني فأردنا من خلاله اعطاء بعد كمي لأثر كل من المحددات المختارة للدراسة (سعر البترول -الكتلة النقدية - سعر الصرف-التضخم) على الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي خلال الفترة(1990-2014)حيث تم معالجة الموضوع ، من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. **و يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث في النقاط التالية :**

- 1- نتائج النموذج تبين أن متغير سعر الصرف له علاقة وقدرة تفسيرية بنسبة 65% لحجم الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي ، مما يفسر اقتصاديا ان أي تغيير(تخفيض) في سعر الصرف يؤدي الى زيادة الصادرات من السلع المحلية مما يؤدي بدوره دخول رؤوس الاموال الأجنبية وبالتالي ينتج عنه زيادة حجم ايرادات الدولة.
- 2- ان متغير الكتلة النقدية له أثر على حجم الائتمان المحلي ، وهذا يفسر اقتصاديا أن ارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة يؤدي الى فقدان القوة الشرائية لها وبالتالي ارتفاع الاسعار اي حدوث تضخم مما يستدعي رفع أسعار الفائدة على القروض وهذا يؤدي الى تقليل الطلب على القروض.

- 3- عدم ظهور متغير سعر البترول في النموذج راجع لعدم دقة الاحصائيات المتحصل عليها من جهة ومن جهة أخرى قصر فترة الدراسة (1990-2014) مع كونه من أهم المتغيرات المرتبطة بالائتمان المحلي من الناحية النظرية .
- 4- عدم ظهور متغير التضخم كذلك يمكن ارجاعه لعدم دقة الاحصائيات وقصر فترة الدراسة.

اختبار صحة الفرضية الرئيسية :

من خلال نتائج الدراسة نستنتج صحة الفرضيات الجزئية :

- 1- من خلال النتيجة رقم (1) نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف و مؤشر الائتمان المحلي ، أي أن تغيير (تخفيض) في سعر الصرف يشجع على زيادة الصادرات مما ينعكس على زيادة حجم إيرادات الدولة .
- 2- من خلال النتيجة رقم (2) نثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الكتلة النقدية المتداولة و مؤشر الائتمان المحلي ، أي حدوث ارتفاع في حجم الكتلة النقدية المتداولة تؤدي الى فقدان القوة الشرائية لها مما يؤثر سلبا على حجم الائتمان المحلي .
- 3- من خلال النتيجة رقم (3) نكون قد أثبتنا عدم صحة الفرضية الثالثة التي تنص ان متغير سعر البترول له أثر على مؤشر الائتمان المحلي ، أي أن متغير سعر البترول لا يؤثر على مؤشر الائتمان المحلي خلال فترة الدراسة (1990-2014) ، نظرا لعدم دقة الاحصائيات وقصر فترة المأخوذة .
- 4- من خلال النتيجة رقم (4) نثبت عدم صحة الفرضية الرابعة التي تنص ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم ومؤشر الائتمان .
- من نتائج الدراسة واختبار الفرضيات الجزئية نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الرئيسية ، أي أن

هناك أثر بعض متغيرات الاستقرار المالي على مؤشر الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) .

الإقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث يمكن اقتراح التوصيات التالية :

1- العمل على توفير قاعدة بيانات واحصائيات دقيقة حول كافة المتغيرات الاقتصادية ،

وتوحيد مصادر الاحصائيات الرسمية باستنادها الى هيئة واحدة رسمية حتى يتم ضبط

حجم الائتمان المحلي بصورة دقيقة .

2- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر او غير

مباشر على حجم الائتمان ، و دراسة تطورها و التنبؤ بقيمها في الفترات المستقبلية لاتخاذ

مختلف التدابير اللازمة من شأنها أن تعمل على الحفاظ على الاستقرار المالي.

أفاق الدراسة :

هناك الكثير من الجوانب التي لم يتسنى لنا دراسة ، والتي نعتبرها مواضيع لدراسات وأبحاث

لاحقة يذكر منها :

1- اقتراح نموذج عام للائتمان المحلي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها

المتغيرات الكيفية .

2- تقدير العلاقة بين المتغيرات المأخوذة باستعمال نماذج حديثة مثل نماذج الانحدار

الذاتي (VAR) و VECM .



قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

1. ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، بدون طبعة، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
2. أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
3. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، بدون طبعة، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
4. غازي شيناسي ، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد 36 ، صندوق النقد الدولي، 2005.
5. هيثم يوسف عويضة ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية "حالة دراسة" ، الطبعة الأولى ،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2015.
6. يوسف أبو فارة ، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية ، 2008 ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2015.

المذكرات:

1. بوحصي مجدوب، تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير المصرفية الدولية لمواجهة الازمات المالية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014.
2. رشيد بوكساني، معوقات أسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 .
3. ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012-2013.

4. عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات واليات الاستقرار المالي العالمي في اعقاب الازمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2013-2014.
5. عبد القادر بن عيسى أثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في احداث الازمة المالية العالمية، دراسة حالة سوق الكويت للفترة 2006-2010 ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2011-2012.
6. محمد الهاشمي حجاج، أثر الازمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2008، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2011-2012.

المجلات:

1. أحمد مهدي بلوافي، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي " تحليل تجريبي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، العدد2، جدة، 2008.
2. بلعزوز بن علي، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف، 2009-2010.
3. زواوي الحبيب، الاستقرار المالي والبنوك الاسلامية" تحليل تجريبي"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد16، الجزائر، 2016.
4. صادق راشد الثمري، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، للعدد 17، 2008.
5. قصي الجابري وفلاح حسن تويني، رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد80، 2010.

6. مشتاق محمود السبعوي وسلام أنور أحمد وفاتح سليمان يالجين، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد2، 2012.
7. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد8، بسكرة، ديسمبر2010.
8. ناجي التوني، الأزمات المالية، مجلة سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد29، الكويت، ماي2004.
9. نزهان محمد سهو، الازمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.

الملتقيات:

1. أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
2. الشيخ الداوي ، الازمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والاسلامي ، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس2009م.
3. ساعد مرابط ، الازمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، مداخلة مقدمة الى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20-21أكتوبر2009.
4. طيبة عبد العزيز، محمد مرايمي، بازل 2 تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "اصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الرهينة، ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.

5. عبد القادر بربيش ومحمد طرشي، التحرير المالي وعدوى الازمات المالية، الملتقى الدولي الثاني " الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
6. عمر شريقي، دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، ملتقى دولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
7. عصمان عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
8. فريد كورتل، الازمة المالية العالمية: التبوؤ بالأزمة، فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، مداخلة مقدمة لملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
9. كمال رزيق وحسن توفيق ، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع " تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 10-11 نوفمبر 2009.
10. مفتاح صالح، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
11. نوال بن عمارة، ادارة المخاطر في مصارف مشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر.

المواقع الإلكترونية:

1. محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي ، نقلا عن الموقع

<http://giemikantakji.com/article/details/id/618/ptint/yes>

2. www.worldbank.org

3. www.amf.org.ae



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : بيانات الاحصائيات لمتغيرات النموذج.

مؤشر الأزمة المصرفية	المؤشرات الاقتصادية الكلية				السنوات
	الائتمان المحلي CD	معدل التضخم TINF (%)	سعر الصرف TC (الدينار مقابل الدولار)	الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	
78.43	16.65	8.96	61.77	26.22	1990
59.63	25.89	18.47	49.11	62.18	1991
55.45	31.67	21.84	51.94	18.44	1992
59.03	20.54	23.35	50.1	33.16	1993
47.23	29.05	35.06	45.31	53.53	1994
45.04	29.8	47.66	37.16	86.16	1995
38.32	18.69	54.75	33	20.29	1996
38.59	5.73	57.71	36.02	20	1997
41.38	4.95	58.74	42.37	14	1998
45.82	2.64	66.57	42.2	15	1999
28.27	0.34	75.26	37.82	59.28	2000
36.27	4.23	77.22	56.84	90.24	2001
37.8	1.43	79.68	62.72	24.25	2002
31.23	4.26	77.39	62.81	30.29	2003
21.65	3.97	72.06	59.26	66.38	2004
7.34	1.38	73.28	53.82	64.54	2005
3.65	2.31	72.65	57.28	85.65	2006
-3.64	3.68	69.29	64.09	95.74	2007
-12.69	4.86	64.58	62.98	86.99	2008
-8.95	5.74	72.65	73.16	62.2	2009
-6.63	3.91	74.39	69.05	80.2	2010
-4.51	4.52	72.94	68.06	112.9	2011
-2.11	8.89	77.54	67.95	111	2012
3	3.3	79.37	71.74	109.3	2013
18.03	2.92	80.58	79.41	100.2	2014

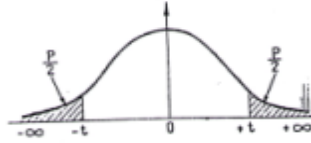
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (البنك الدولي - صندوق النقد العربي) .

m	n =1		n =2		n =3		n =4		n =5	
	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.3	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	5	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	99.17	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	29.46	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	16.69	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	12.06	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	9.78	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	8.45	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	7.59	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.99	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.55	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	6.22	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.95	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.74	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.56	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.42	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.29	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.18	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.09	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	5.01	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.94	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.87	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.82	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.76	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.72	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.68	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.64	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.60	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.57	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.54	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.51	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.31	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	4.04	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.95	2.37	3.32	2.21	3.02
						3.78				

m	n =6		n =8		n =12		n =24		n = ∞	
	a =0 .05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01	a =0.05	a =0.01
1	233.9	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	9	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	19.33	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	8.94	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	6.16	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.95	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	4.28	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.87	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.58	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.37	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11		5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.09	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	3.00	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.92	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.85	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.79	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.74	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.70	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.66	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.63	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.60	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.57	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.55	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.53	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.51	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.49	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.47	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.46	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.45	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.43	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.42	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.34	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.21	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.18	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00
	2.10									

الملحق رقم 03: يوضح جدول ستودنت

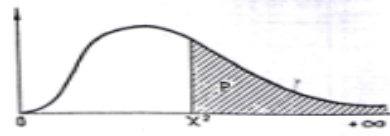
Valeur de t ayant La probabilité P d'être dépassée en module



V	P=0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.3853 2	0.5244 0	0.674 49	0.8416 2	1.0364 3	1.0364 3	1.6448 5	1.9599 6	2.32634	2.57582

الملحق رقم 04: يوضح جدول كاي تربيع

Valeur de x^2 ayant La probabilité P d'être dépassée.



ν	$P=0.90$	0.80	0.70	0.50	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.0158	0.0642	0.148	0.455	1.074	1.642	2.706	3.841	5.412	6.635
2	0.211	0.446	0.713	1.386	2.408	3.219	4.605	5.991	7.824	9.210
3	0.584	1.005	1.424	2.366	3.665	4.642	6.251	7.815	9.837	11.345
4	1.064	1.649	2.195	3.357	4.878	5.989	7.779	9.488	11.668	13.277
5	1.610	2.343	3.000	4.351	6.064	7.289	9.236	11.070	13.388	15.086
6	2.204	3.070	3.828	5.348	7.321	8.558	10.645	12.592	15.033	16.812
7	2.833	3.822	4.671	6.346	8.383	9.803	12.017	14.067	16.662	18.475
8	3.490	4.594	5.527	7.344	9.524	11.030	13.362	15.507	18.168	20.090
9	4.168	5.380	6.393	8.343	10.656	12.242	14.684	16.919	19.679	21.666
10	4.865	6.179	7.267	9.342	11.781	13.442	15.987	18.307	21.161	23.209
11	5.578	6.989	8.148	10.341	12.899	14.631	17.275	19.675	22.618	24.725
12	6.304	7.807	9.034	11.340	14.011	15.812	18.549	21.026	24.054	26.217
13	7.042	8.634	9.926	12.340	15.119	16.985	19.812	22.362	25.472	27.688
14	7.790	9.467	10.821	13.339	16.222	18.151	21.064	23.685	26.873	29.141
15	8.547	10.307	11.721	14.339	17.322	19.311	22.307	24.996	28.259	30.578
16	9.312	11.152	12.624	15.338	18.418	20.465	23.542	26.296	29.633	32.000
17	10.085	12.002	13.531	16.338	19.511	21.615	24.769	27.587	30.995	33.409
18	10.865	12.857	14.440	17.388	20.601	22.760	25.989	28.869	32.346	34.805
19	11.651	13.716	15.352	18.388	21.689	23.900	27.204	30.144	33.687	36.191
20	12.443	14.578	16.266	19.337	22.775	25.038	28.412	31.410	35.020	37.566
21	13.240	15.445	17.182	20.337	23.858	26.171	29.615	32.671	36.343	38.932
22	14.041	16.314	18.101	21.337	24.939	27.301	30.813	33.924	37.659	40.289
23	14.848	17.187	19.021	22.337	26.018	28.429	32.007	35.172	38.968	41.638
24	15.659	18.062	19.943	23.337	27.096	29.553	33.196	36.415	40.270	42.980
25	16.473	18.940	20.867	24.337	28.172	30.675	34.382	37.652	41.566	44.314
26	17.292	19.820	21.792	25.336	29.246	31.795	35.563	38.885	42.856	45.642
27	18.114	20.703	22.719	26.336	30.319	32.912	36.741	40.113	44.140	46.963
28	18.939	21.588	23.647	27.336	31.391	34.027	37.916	41.337	45.419	48.278
29	19.768	22.475	24.577	28.336	32.461	35.139	39.087	42.557	46.693	49.588
30	20.599	23.364	25.508	29.336	33.530	36.250	40.256	43.773	47.962	50.892

الملحق رقم 05: يوضح جدول داربين واتسون

TABLE DE DURBIN-WATSON

Risque $\alpha = 5\%$

n	k =1		k =2		k =3		k =4		k =5	
	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص :

تعتبر قضية الاستقرار المالي في الوقت الحاضر احدى الأهداف الرئيسية لكل دول العالم ، حيث تعكس قدرة النظام المالي على تصدي ومقاومة الاختلالات ، هذه القضية كانت محل الدراسة حيث تم قياس أثر محددات الاستقرار المالي على حجم الائتمان المقدم من القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) وذلك بعد معالجته من جانبين : الجانب الأول خاص بالاطار النظري حول الأزمات المالية ومحددات الاستقرار المالي ، والجانب الثاني خاص ببناء نموذج قياسي لدراسة أثر محددات الاستقرار المالي على حجم الائتمان .

تم التوصل من خلال النماذج القياسية ان لكل من الكتلة النقدية وسعر الصرف أثر على حجم الائتمان خلال طول فترة الدراسة ، أما سعر البترول و التضخم ليس لهما أثر خلال طول الفترة وذلك راجع لقصر الفترة المأخوذة من جهة و عدم دقة الاحصائيات من جهة أخرى .

Summary:

The issue of financial stability is currently one of the main objectives of all countries of the world. It reflects the ability of the financial system to deal with and resist imbalances. This issue was studied. The impact of the determinants of financial stability on the volume of credit provided by the banking sector in Algeria during 1990- 2014). The second aspect is the construction of a standard model to study the impact of the determinants of financial stability on the volume of credit.

It was concluded through the standard models that both the monetary mass and the exchange rate affect the volume of credit during the length of the study period. The price of petroleum and inflation have no effect during the length of the period due to the short period of time and the inaccuracy of the statistics .

Keywords: Determinants of Financial Stability - Credit (Credit) - Multiple Linear Regression Model.